الفصل الخامس

****

أثر المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي على السياسة الخارجية الإماراتية ١٩٧٩ – ١٩٩٠

المبحث الأول :

المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

المبحث الثاني :

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ – ١٩٨٨.

المبحث الثالث :

حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الإماراتي منها.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول :

المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها :

شهدت المنطقة متغيرات عدة عام ١٩٧٩ لعل أبرزها الثورة الإسلامية في إيران والثاني تسلم صدام حسين رئاسة العراق والمتغير الثالث الغزو السوفييتي لأفغانستان ولابد من التطرق إلى هذه المتغيرات بشيء من الإيجاز قبل الخوض في تأثيرها في منطقة الخليج العربي بشكل خاص وفي الوضع الإقليمي بشكل عام.

قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات منها :

تعد الثورة الإسلامية في إيران متغيراً مهماً في الثلث الأخير من القرن العشرين بالنظر إلى الظروف التي تفجرت بها الثورة وأسلوبها في تحريك جماهير الشعب الإيراني لقد كانت الثورة الإيرانية مفعمة بروح السمو العقائدي الذي تمتاز به إذ كان قادتها الإسلاميون يعتقدون أن ثورتهم سوف تجتاح تأثيراتها العالم كله أو العالم الإسلامي في أقل تقدير وبناءً على ذلك انطلقوا فضلاً عن إدراكهم بإمكانية قيام أنظمة إسلامية في بعض الدول الإسلامية[1].

ولذلك انطلقوا كثوريين إسلاميين في العالم مثل (لبنان وأفغانستان وباكستان والعراق والسعودية وسورية.....إلخ) إذ توجد تجمعات للمذهب الشيعي وكانت السياسة الإيرانية تنطلق بفلسفتها من التطورات الفكرية

---

1 - قامت الثورة الاسلامية في إيران لتكون محل الشاه محمد رضا بهلوي أبرز حلفاء الولايات المتحدة آنذاك، وفي الأول من شباط عام ١٩٧٩ وصل الزعيم الديني الخميني من باريس إلى طهران وقد أعلن الخميني أن رئاسة الحكومة يجب أن تكون لمهدي بازركان وبالوقت نفسه طلب من بختيار التخلي عن منصبه.

obeikandl.com

التي وضعها الزعيم الديني الإيراني الراحل الخميني والتي بنيت على أساس (ولاية الفقيه).

ولما كان الأقربون أولى بالمعروف ولو بالمسافة لذلك فقد قرر الإمام الخميني تصدير الثورة إلى الدول المجاورة. وفي حديث له مع صحيفة (فرانس موار) الصادرة في السابع عشر من تشرين أول ١٩٧٨ حدد الخميني أربع مراحل ينبغي أن تمر بها الثورة الاسلامية هي:

١. سقوط النظام وإقامة حكومة إسلامية تستند إلى ولاية الفقيه.

٢. الثورة في البلدان الأخرى إذ لا بد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.

٣. الإطاحة بالحكومات الإسلامية الحالية وإقامة حكومة إسلامية عالمية.

٤. المرحلة الأخيرة العمل على تقوية دعائم الحكومة الإسلامية وأن كان ذلك بالقوة.

ويعني هذا أن انبثاق دولة ذات رؤية إسلامية في إيران التي عبرت عن رفضها لفكرة الحدود السياسية ولمفهوم الدولة القومية في العالم العربي والإسلامي لم تؤد إلى علاقات وثيقة بين الثورة الإيرانية والأنظمة المحافظة في الخليج العربي علاوة على ذلك تعتقد إيران أن الأنظمة المحافظة الحاكمة في الخليج كانت أنظمة فاسدة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وانطلاقاً من قناعة الخميني برسالته الدينية وسلطته الروحية العليا بدأ يرسل مبعوثين شخصيين له إلى الخليج العربي لكي ينشر تعاليمه الدينية والسياسية وهكذا أعلنت إيران عن تعيين عباس المهيري ابن أخت الخميني كإمام لخطبة صلاة يوم الجمعة في الكويت وبدأ المهيري بتأسيس خطبه

---

1 - نايف علي عبيد مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل مركز درأسات الوحدة العربية بيروت ط١ ١٩٩٦ ص١٠٦.

obeikandl.com

الدينية مهاجما ما يراه فساداً، وينشر التعاليم الأصولية للخميني مما أغضب الحكومة الكويتية التي أمرت بطرده من البلاد مع عدد من أقاربه بعد إتهامه بتشجيع النشاطات المعادية للحكومة[1].

وقد جاء طرد المهيري بعد أن كشفت الحكومة الكويتية في مطلع عام ١٩٧٩ عن مستودع للأسلحة في إحدى ضواحي العاصمة الكويتية وألقت القبض على مجموعة من الأشخاص يعتقد أنهم جزء من شبكة واسعة موالية للنظام الإيراني تقوم بنشاطات داخل دول الخليج العربي لتطبيق على ما نادى به الإمام الخميني وقد أشارت التقارير إلى أن تسجيلات كاسيت عن خطب ومواعظ كانت تتداول تداولاً واسعاً في الخليج العربي[2].

ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج العربي على الهجمات السياسية لكنها امتدت إلى مساندة الحركات الإسلامية في المنطقة. فقد أنشأت إيران الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والمنطقة الثورية الإسلامية لشبه الجزيرة العربية وأوتهما ولهذه الغاية نشرت صحيفة (كيهان) الإيرانية في آذار ١٩٨٠ خبراً بأن الحكومة الإيرانية قد خصصت ما يقارب من بليون ريال إيراني لتعزيز جبهات التحرير الوطنية المختلفة ومساندتها[3].

واتهمت أنظمة الخليج العربي إيران باستخدام الشيعة في الخليج العربي لتغيير الأنظمة القائمة وعلى سبيل المثال اتهم رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إيران بأنها تساعد الشيعة في الخليج العربي لإسقاط الأنظمة في دولهم وأن إيران تقدم لهم المساعدات العسكرية والتدريب العسكري كذلك اتهم وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن

---

1 - نايف علي عبيد،المصدر السابق، ص ١٠٧.

2- Christian science minitor 22 January 1979:

نقلاً عن نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٠٧.

3- Jasim mohammad abdulghani, iraq and iran : the yeaes of crisis (london:croom helm:baltimore, maf : johns hopkins university press. 1984).p.197.

obeikandl.com

عبد العزيز إيران في أعقاب احتلال المسجد الحرام في مكة في شهر تشرين الثاني ١٩٧٩، وإثارة الشيعة المعادين للحكومة في المنطقة الشرقية من العربية السعودية وذلك في شهر كانون الأول من السنة نفسها وبدأت إيران بعد ذلك بتشجيع الناس على الاستمرار في الثورة[1].

وفي شهر كانون الأول عام ١٩٨١ جرت محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم من إيران إلا أن تلك المحاولة باءت بالخيبة بعد إحباطها من السلطات الأمنية البحرينية[2]. هذا الحادث يعزز الاتهامات بأن إيران كانت تسعى للإطاحة بالحكومات المحافظة في الخليج العربي فضلاً عن ذلك أخذت الاتجاهات الإيرانية الجديدة بعض الخصائص من إنها "بوليس إقليمي سابق" في ظل الشاه ومنها استمرار احتلال جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد نشطت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المستندة إلى الدبلوماسية الهادئة منذ بداية الثمانينات لحل هذه المسالة بين الدولتين وفي رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول ١٩٨٠ أي بعد مرور أكثر من سنة ونصف على انتصار الثورة الإيرانية طالبت دولة الإمارات المجتمع الدولي العمل على إعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث ودعت في الوقت نفسه الحكومة الإيرانية إلى الدخول في مفاوضات جادة لوضع حد لهذه المسالة ولإعادة ما أخذته إيران بالقوة في أثناء حكم الشاه لأصحابه الأصليين[3].

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة استمرار احتلال إيران لجزرها الثلاث (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى) وعدم التزامها بما جاء في مذكرة

1- iraq and iran. Op.cit.p.198.

2- new york times 17/12/1981.

3 - عصمت عبد المجيد، كلمته في ندوة جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ومتطلبات الحل، ١٩٩٤، ص ٢٢ .

obeikandl.com

التفاهم حول جزيرة (أبو موسى) انتهاكاً لسيادة ووحدة أراضيها وزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، كما يعد إخلالاً بالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين البلدين وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الدول أكدت الإمارات على أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين يرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية واحترامها لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعربت مراراً وتكراراً عن رغبتها في حل هذه المشكلة حلاً سلمياً وتؤكد عزمها على اتخاذ ومتابعة جميع الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم"[1].

أما بشأن دولة البحرين فإن إيران جددت الادعاءات المطالبة بالبحرين[2]. أما بشأن تأثير المتغير الإيراني والعراقي فقد كان مباشراً وكبيراً وهذا ما سنتناوله في البحث الثاني.

٢- تسلم الرئيس صدام حسين رئاسة الحكم في العراق عام ١٩٧٩ وموقف الإمارات منه :

في ضوء اتفاقية عام ١٩٧٥م بين العراق وإيران وكرد فعل عراقي تجاه الأحداث في إيران أقدم العراق في ٤ تشرين الأول عام ١٩٧٨ على إبعاد الزعيم

1- من حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في المجلس الوطني للاتحاد في ١٩٩٢/٢/٦. وللمزيد من التفاصيل ينظر: الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، المصدر السابق، ص ٨٨- ٨٩.

2- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٣، ص ٤٢٢.

obeikandl.com

الديني الإمام الخميني من الأراضي العراقية فتوجه إلى الكويت التي رفضت استقباله، فغادرها إلى فرنسا وكان سبب القرار العراقي الحرص على استمرار العلاقة مع نظام الشاه مثلما أشارت اتفاقية عام ١٩٧٥م، ولكن بعد إعلان نجاح الثورة الإيرانية ووصول الزعيم الديني الإمام الخميني في شباط ١٩٧٩ من فرنسا إلى طهران وتزامن ذلك بعد مدة قصيرة من تسلم الرئيس صدام حسين الرئاسة في العراق في ١٧ تموز ١٩٧٩وهذا متغير مهم في العراق ولم تكن هناك سابقة بأن تنازل رئيس لنائبه[1].

---

1 - أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في السادس من آذار عام ١٩٧٥ عقد اتفاقية بين شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام حسين نائب رئيس جمهورية العراق سميت باتفاقية الجزائر، انتهى بموجبها النزاع بين البلدين وقد نصت الاتفاقية على ما يأتي:

ـ أن الطرفين سوف يحددان حدودهما على أساس بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ والاتفاقية الخاصة بالحدود لعام ١٩١٤.

ـ أنهما سوف يرسيان من جديد الثقة والأمن المتبادل عبر حدودهما المشتركة ويتعهدان بممارسة أقصى درجات الرقابة الصارمة والفعالة هادفين من ذلك إلى وضع حد لجميع حركات التسلل ذات الطابع التخريبي من كلا الجانبين.

ـ وأنهما سوف يعدان هذه الأحكام جزءاً لا تتجزأ من تسوية شاملة وأي انتهاك لأي منها سيعد انتهاكاً لروح اتفاقية الجزائر، لقد حقق كلا الجانبين العراقي والإيراني فوائد معينة في هذه الاتفاقية حيث شعر العراق بانه يمكن ان يحقق:

أولاً: تصفية الحركة الكردية بهدوء فالصدام مع هذه الحركة قد كلف العراق ٤ مليارات دولار وآلاف الأرواح.

ثانياً: تحسين العلاقات مع دول الخليج ودول عربية أخرى لكسر جدار العزلة المضروب حوله.

ثالثاً: معادلة الاعتماد الكلي على السوفييت مع تأمين دعم من قوى موالية للغرب قد يتطور بتأمين دعم أمريكي لاحق .

رابعاً: تركيز الطاقات على النزاعات والصراعات الأخرى .

❖ أما إيران فقد شعرت بأنها يمكن أن تحقق:

ـ الحصول على اعتراف قانوني لوضعية إيران في شط العرب والأمل بتأمين ذلك مستقبلاً في مضيق هرمز.

obeikandl.com

ومن الطبيعي أن ينعكس وصول الزعيم الديني الإمام الخميني لإيران وتسلم صدام حسين المنصب الأول في الدولة العراقية على منطقة الخليج العربي إيديولوجياً. فقد قام العراق بخطوات عدّة للتقرب من دول الخليج العربي وكان أبرزها في الثامن من شباط ١٩٨٠ حيث أعلن صدام حسين رئيس جمهورية العراق مشروعاً أمنياً شاملاً يمثل الإطار الفكري والإستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية أطلق عليه الإعلان القومي.

وقد رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة ومعها دول الخليج العربي بهذا الإعلان ولكنها متخوفة من العراق الذي يحكمه حزب البعث ذو الإيديولوجية العلمانية وتخشى من أي تقارب مع العراق لاسيما السعودية والكويت، لذلك نلاحظ أنَّ جميع المشاريع التي طرحها العراق بشأن أي تقارب خليجي عربي كانت تقابل بالرفض. وفي ضوء المتغيرين السابقين تطورت الأحداث بشكل سريع مما أدى إلى اندلاع الحرب بين الطرفين التي استمرت ثماني سنوات خرجت منها كلتا الدولتين منهكتين في جميع المجالات.

التدخل السوفييتي في أفغانستان :

لقد أدى التدخل السوفييتي في أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٩ بتفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية والغربية والعربية[1]. وأثار هذا الغزو حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت عن

ـ تدعيم السلطة المركزية واستنفاذ موارد البلاد في التنمية الاقتصادية.

ـ تشجيع ابتعاد العراق عن الاتحاد السوفييتي وأبعاد بغداد عن دعم العناصر الراديكالية بما في ذلك العناصر المعادية للشاه واللاجئة للعراق .

1 - إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي والمحيط الهندي منذ السبعينيات، شركة الربان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨١، ص ١٤- ١٥.

obeikandl.com

سياستها وغضبها وذلك يتضح من الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس السوفييتي بريجنيف وتوضح أنَّ غزو أفغانستان هو "تهديد مباشر للسلام".

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من الإجراءات الضاغطة على الاتحاد السوفييتي منها إيقاف تصدير الحبوب للاتحاد السوفييتي كما عملت الولايات المتحدة على التنسيق مع كندا وأستراليا والأرجنتين وهي مصادر مهمة للحبوب التي يستوردها الإتحاد السوفييتي لإيقاف تصدير الحبوب وفي العشرين من كانون الثاني وفي جلسة تلفزيونية مع رجال الصحافة توجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى حكومات البلدان المدعوة إلى الدورة الأولمبية المقرر عقدها في موسكو في إعلان مبدئي مؤكد فيه أنّه إذا لم تنسحب القوات السوفييتية في مهلة شهر من تاريخه من أفغانستان فأن رياضي الولايات المتحدة سوف يقاطعون الألعاب[1]. كما وجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٩ خطاباً حذر فيه السوفييت رسمياً" أن أي محاولة من أية دولة كانت في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف نعدها بمنزلة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسوف نرد على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها القوات المسلحة[2].

وقد سمي بعض الصحفيين هذا الموقف باسم (مذهب كارتر). أما الدول العربية فأعلنت استنكارها للتدخل السوفييتي في أفغانستان فقد أعرب

للمزيد من الإيضاح بشأن الرسالة والإجابة عليها يمكن للقارئ العودة إلى مذكرات جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق.

1 - حديث لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر بثته صوت أمريكا في ٢٠ مكانون الثلني ١٩٧٩.

2 - خطاب للرئيس الأمريكي جيمي كارتر. بثته إذاعة CNN في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٩.

obeikandl.com

مجلس الوزراء السعودي عقب اجتماع عقده في الأول من كانون الثاني ١٩٨٠عن قلقه من خطورة التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان، ووصفه بأنه يتعارض مع المبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وأشار المجلس إلى أن ذلك التدخل يعد إنكاراً لحقوق الشعب الأفغاني أيضاً، وناشد الدول الإسلامية والعربية في أن تقف موقفاً موحداً تجاه هذا التدخل السافر قي شؤون أفغانستان الداخلية[1].

ولاشك أن الخطر السوفييتي في أفغانستان قد هدد المصالح القومية الأمريكية وقد أوضحنا ذلك آنفاً لذا بدأت المخابرات الأمريكية بدفع من السعودية وباكستان بإعداد المقاومة الشعبية الإسلامية، وكان هناك دعم كبير من الدول الخليج العربي للمقاومة الإسلامية وكان أبرز قادة المقاومة أسامة بن لادن "الذي شكل مجموعات قتالية أطلق عليها فيما بعد تنظيمات القاعدة، وقد استطاعت المقاومة الإسلامية من إخراج السوفيت من أفغانستان وبذلك انتهى الخطر السوفييتي بشأن تهديد الخليج العربي"[2].

أما بشأن موقف الإمارات العربية المتحدة بشأن التدخل السوفييتي في أفغانستان فجاء منصهراً مع موقف أنظمة دول الخليج العربي المتمثلة بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط ١٩٨١ الذي ضم بعضويته (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) وقد افتقر هذا المجلس إلى إمكانية اتخاذ القرار السياسي الإلزامي لذا ظلت مشاريعه مقتصرة على الجوانب الثانوية في مجريات السياسة كما هو واضح من خلال التطبيق العملي لسياسة المجلس التي اشتملت على سبل التعاون

---

1 - إذاعة صوت أمريكا ١٩٨٠/١/١.

2 - Canadian international business strategy 1996-1997. airspace and defence, p.s.

obeikandl.com

الثقافي والاقتصادي والصحي بين الأنظمة الخليجية من دون أن يدخل في سياسته القضية المركزية وهي أمن الخليج العربي[1].

وتشترك دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول الخليج العربي الأخرى بالرأي الذي يشير إلى أن دول الخليج لو قدر لها أن تعتمد أمناً خاصاً فإنها ستواجه صعوبات جمة من المتعذر عليها أن يتجاوزها في ضوء قدراتها الذاتية[2].

كما أن بعض دول الخليج العربي كانت تختلف عن بعضها في تحديد الأصدقاء والأعداء وتقييم درجات الخطر واتجاهاته، فبعضها يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية صديق مخلص ومصدر دعم للأمن، لأنها تتصدى للاتحاد السوفييتي الذي يشكل مصدر تهديد للمنطقة، وهذه الدول لا تعارض الوجود العسكري الأمريكي، بل أنها ترغب في زيادته وتتبنى هذه النظرة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين وبعضها الآخر يرى أن أمن الخليج لا يتحقق إلا إذا ابتعدت القواعد العسكرية الأجنبية عن ساحته، وهذه الدول لا ترى في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي سابقاً خطراً على الخليج ومن هذه الدول الكويت، فهي أولاً دولة عربية أيدت مشروع بريجنيف، وهي تعد أن الوجود السوفييتي في أفغانستان لايمت بصلة للعلاقة مع الخليج العربي، لكنها بالوقت نفسه ترى أن الحاجة إلى القوة الأجنبية (الأمريكية) قد تفرضها أوضاع المنطقة كما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت الكويت صاحبة المبادرة في دعوة القوات الأمريكية لدخول المياه الخليجية، كما أنها كررت الدعوة بعد اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠[3].

---

1 - عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي، الاطار السياسي والإستراتيجي. WWW.alharamn.com

2 - عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق. WWW.alharamn.com

3 - عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق .

obeikandl.com

المبحث الثاني: سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨ م.

تشكل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من السياسة العامة للدولة وهي سياسة تهدف إلى ضمان الحدود وحماية الاستقرار والاستقلال وسيادة دولة الإمارات على أراضيها من خلال علاقات ثنائية وإقليمية وعالمية طيبة تستند إلى التعاون البناء بين الشعوب منطلقة في ذلك من مبادئ القضايا الوطنية للشعوب المختلفة بما يتناسب وحقها في تقرير المصير ورفع الظلم ونبذ العدوان والانخراط في المجتمع الدولي لتؤدي دولة الإمارات بذلك الدور الذي انبعثت لأجله "إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية"[1].

إن تأثر دولة الإمارات العربية المتحدة من حرب الخليج الأولى كان أكثر من غيرها بسبب قربها من ساحة العمليات الحربية بين إيران والعراق وهذا ما جعلها تأخذ موقفاً دبلوماسياً هادئاً لاحتواء هذه الأزمة لأن ذلك أقل خطورة وأكثر قبولاً واستمرت تنتهج خيار الحياد المعتدل غير المنحاز وفق سياسة متوازنة بدأت بتقديم مساعدة للعراق ضمن حدود لا تستر بها إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب خارج الرقعة الجغرافية التي قامت عليها الأحداث مما قد يشكل بذلك تهديداً أكبر على أمن المنطقة[2].

---

1 - من خطاب الشيخ زايد رئيس الدولة في المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٨.

obeikandl.com

وبناء على ذلك انطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران من الاعتبارات الآتية[1]:

١. إن إيران دولة مجاورة تقع على الطرف الثاني من الخليج العربي.

٢. إن إيران دولة واسعة ذات كثافة سكانية عالية مما يجعلها قوة عسكرية كبرى في المنطقة فضلاً عن أنها دولة إسلامية.

٣. وجود عناصر إيرانية كبيرة في دولة الإمارات.

٤. إن إيران دولة احتلت الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) التابعة لها قبل إعلان دولة الإمارات.

وفي ضوء المعالم أعلاه اتبعت دولة الإمارات سياسة متوازنة من هذه الحرب ويمكن أن نوضح ذلك من خلال بعض المواقف لهذه الدولة تجاه تسلسل الأحداث بين العراق وإيران.

مما لا شك فيه أن الصراع بين العراق وإيران له جذوره التاريخية من الخلافات الحدودية والإيديولوجية والإستراتيجية، لكن العلاقات بعد الثورة الإيرانية أبرزت مستقبل الصراع بين البلدين مباشرة، صراع بين إيديولوجيتين مختلفتين، الأصولية في إيران، والعلمانية التي تفصل الدين عن السياسة في العراق

وفي ضوء اتفاقية ١٩٧٥ بين العراق وإيران وكرد فعل عراقي تجاه الأحداث في إيران أقدم العراق في تشرين أول ١٩٧٨ على إبعاد الزعيم الديني الإمام الخميني من الأراضي العراقية متوجها إلى الكويت التي رفضت استقباله فغادرها إلى فرنسا وكان سبب القرار العراقي الحرص على استمرار العلاقة مع نظام الشاه مثلما أشارت إليه اتفاقية عام ١٩٧٥ [2]. وبعد

1- علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق، ص١٠٥.

2 - عبد الجليل مرهون، المصدر السابق، ص٢١٢ .

obeikandl.com

إعلان الثورة الإيرانية سعت بغداد لتطوير علاقتها مع دول الخليج العربي التي تخشى من تطورات الوضع الإيراني في الوقت نفسه أخذت العلاقات العراقية الإيرانية طريقها نحو توتر معلن فنظر كل جانب للأخر بوصفه خصماً إيديولوجياً وعلى الرغم من ذلك رحبت الحكومة العراقية بسقوط نظام الشاه والذي كان مرتبطاً بالغرب والولايات المتحدة إذ استبشر العراق خيراً بقيام الثورة الإيرانية وتشكل الجمهورية الإسلامية وكانت خطوات العراق تجاه ذلك تتمثل بما يأتي:

١. في الثالث عشر من شباط ١٩٧٩ أرسلت حكومة العراق مذكرة إلى حكومة الجمهورية الإسلامية أعربت فيها عن ابتهاجها لنجاح الثورة.

٢. في الخامس من نيسان ١٩٧٩ وجه الرئيس صدام حسين برقية إلى الزعيم الديني الإمام الخميني قدم له فيها التهاني وبارك للشعب الإيراني الجار بمناسبة قيام الثورة الإسلامية في إيران[1].

٣. في الثامن من آب ١٩٧٩ وجهت حكومة العراق دعوة إلى الدكتور مهدي بزركان رئيس الحكومة الإيرانية لزيارة العراق لغرض التباحث في العلاقات بين العراق وإيران وزيارة العتبات المقدسة في العراق ولإعلان استعداد العراق لإقامة حسن جوار مع الثورة الإسلامية الإيرانية على أساس الاحترام والمنافع المتبادلة[2].

ولكن استمرار الحوادث على الحدود والتي قد تزايدت تزايداً كبيراً خلال عام ١٩٨٠ حيث أكد العراق أنه في المدة ما بين حزيران وأيلول ١٩٨٠ قامت إيران بـ١٨٧ اعتداء عسكرياً عبر الحدود وعندما لم تبال طهران باحتجاجات العراق أعلنت بغداد في ١٧ أيلول ١٩٨٠ وقف العمل باتفاقية

---

1 - وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، كانون الأول ١٩٨١، ص٢.

2 - وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، كانون الأول ١٩٨١، ص٢.

obeikandi.com

الجزائر عام ١٩٧٥ التي عدت الممر المائي في شط العراق خط الحدود بين العراق وإيران[1].

وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٠ قام العراق باختراق الحدود الإيرانية بهجوم واسع مستخدماً فيه جميع أسلحته، بحيث استطاعت قواته أن تصل خلال شهرين تقريباً إلى مشارف (خور مشهر) و(ديزفول) و(الأحواز) واستطاع الطيران العراقي أن يلحق أضراراً بالغة في المنشأت النفطية الإيرانية إلا أن القوات الجوية الإيرانية استطاعت بالمقابل أن تدمر منشآت عراقية نفطية ومصانع بتروكيمياوية وخط النفط الذي يمتد إلى تركيا[2].

وخلال شهر تشرين أول ومطلع شهر تشرين ثاني من العام نفسه تقدمت القوات العراقية إلى (خور مشهر) وعبادان وبعد هذا التطور أخذ الطرفان يركزان قواتهما وبدأ الوضع صعباً لمعظم المراقبين وأنه لن يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً أو لن تقوم بينهما أية تسوية على المدى القصير وأصبحت الحرب ما بينهما أشبه بحرب استنزاف مما ألقى عبئاً اقتصادياً باهظاً على كاهل الطرفين ومن شهر كانون الأول ١٩٨٠ حتى قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ دخلت الحرب العراقية الإيرانية عامها الأول حين خف القتال الكثيف إلى حد ما وقامت جهود دولية عبر قنوات مختلفة إلا أنها لم تصل إلى وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين البلدين أو إيجاد حل سلمي للصراع[3].

لقد واجهت هذه الحرب دول المنطقة ومنذ البداية بالموقف الصعب الذي يتعين عليها فيه أن تختار بين طرفيها ولم يكن خيار الانحياز سهلاً بالنظر إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة وقتها والواقع أن العراق

---

1 - صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٤/٩/١٥، ص٣ .

2- صحيفة الصياد، بيروت، العدد ١٨٨٥، ١٩٨٠/١٢/١٩، ص٤.

3- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١١٠.

obeikandl.com

حاول أن يقحم دول الخليج العربية في هذا النزاع وعد نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربي فعندما بدأت الحرب في أيلول ١٩٨٠ طرح العراق أحد مطالبه وهي إعادة الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلتها إيران في عام ١٩٧١[1] بحيث أخذت التقارير الصحفية تتكهن بأن هناك علاقة بين رأس الخيمة والعراق فقد جاء في صحيفة ديلي تلغراف الندنية ـ على سبيل المثال في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ بان تقارير دبلوماسية من لندن تفيد أن السفن العراقية قد أرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب لم تكن بهدف البحث عن ملجأ لها بل للإعداد لهجوم على الجزر الثلاثة التي تحتلها إيران. لقد بنيت هذه التقارير على تصورات العلاقات التي كانت قائمة بين العراق ورأس الخيمة في أوائل السبعينات[2].

ومن جانبه علق راديو الجمهورية الإسلامية في إيران قائلاً: أن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران الغير مستندة بالأدلة والحجج...الخ وأن الأنظمة التي ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة، عليها أن تدرس الوضع دراسة جيدة قبل الادعاء بأية مساندة كذلك صدر من الراديو نفسه بلاغات عسكرية أخرى في ٢٢ أيلول وفي ٢٣ أيلول مشابهة تدعوهم إلى عدم السماح باستخدام منشاتهم أو مجالهم الجوي أو البحري لمساعدة العراق وتنذرهم بالانتقام[3].

ونظراً إلى محدودية القدرات العسكرية والسكانية لدولة الإمارات لذا حاولت من خلال دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد على الجانب

---

1 - مجلة آفاق عربية، العدد الخامس، ١٩٨١، ص٣٣، عماد خلف جري يوسف، المصدر السابق، ص١٧٤.

2 - Nayef ali obeid " u.a.e.stuation iraq-iran war". "m.a.the sis belgrade. Belgrade university, faculty of political science, 1988" . P.217.

نقلاً عن علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٦٣- ١٦٥.

3- صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة،السنة ١٥، العدد، ١٩٨٣، ص٣.

obeikandl.com

الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من دون إهمال العمل على تقوية قدراتها الدفاعية والأمنية والتنسيق في ما بينها فضلاً عن ذلك تؤكد المرتكزات الأساسية الخارجية لدول مجلس التعاون استخدام الدبلوماسية وسيلة أساس من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لهذه الدول والبعد عن استعمال الوسائل الأخرى. ومما تجدر الإشارة إليه أن الخيارات التي كانت أمام دول الخليج صعبة فإيران من جانبها كانت تسعى إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً لاسيما الكويت والعربية السعودية بل أكثر من ذلك كانت ترى في هاتين الدولتين المذكورتين دولتين منحازتين إلى جانب العراق وضمن المنظور الإيراني لا يجوز أن يكون الوسيط خصماً وحكماً في آن واحد[1].

لذا كانت الخيارات الأكثر قبولاً أمام دول مجلس التعاون ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية الأزمة والأقل مخاطرة في الوقت نفسه في رأيها أن لا تخرج عن انتهاج خيار الحياد بينهما أو التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على بذل المساعدة للعراق ولكن ضمن الحدود التي لا تستنفر إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب أطراف أخرى جديدة لها. واختارت معظم دول مجلس التعاون وفي مقدمتها العربية السعودية والكويت الخيار الثاني لأنه كان ينسجم أكثر مع طبيعة علاقاتهما بالعراق كدولة عربية وكعضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي[2].

ويرجع الباحث الإيراني ر.ك. رمضاني (R.K.Ramazani) تلك الأسباب إلى عوامل أخرى هي:

---

1 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٦٤.

2 - اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفييتي حول الشرق الأوسط، الكويت، ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦، ص ٥٢٨ .

obeikandl.com

"أن دول مجلس التعاون كانت توازن بين تهديدين لمصالحها وأمنها ـ التهديد الإيراني والتهديد العراقي ـ وترى هذه الدول أن التهديد الإيراني هو أكبر الشرين إذ كانت تقوم العلاقة بين هذه الدول وكل من الثورة الإيرانية والنظام العراقي قبل اندلاع القتال على رؤيتها تهديد إيران وأمنها والخوف من عدوى انتقال الثورة الإيرانية إلى هذه الدول من جهة، وعلى علاقة عدم الثقة بالنظام العراقي لعلاقته السابقة بدعم حركات مضادة في هذه الدول من جهة أخرى"[1]. ونرى أنَّ ما يحمله النظام العراقي من فكر علماني يبوح بنشره في الأقطار العربية ومنها الدول المجاورة التي تقاومه بأي شكل من الأشكال حتى لا يؤثر في أنظمتها السياسية كان سبباً آخر من أسباب التخوف الخليجي حيال العراق.

ومن خلال استعراض موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من حرب الخليج الأولى، يمكننا تعميم هذا الموقف على الدول الخليجية الأخرى. وبصورة أكبر على العربية السعودية والكويت ويمكن تلخيص موقف دول الخليج العربي الست بما يأتي:

كان موقف دول مجلس التعاون خلال الحرب منذ ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب. فكلما زاد تأثير هذه الحرب في أمن هذه الدول ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها، وأخذت ذروة ردود الأفعال تتوضح في عام ١٩٨٢، بعد الهجوم الإيراني الحاسم واختراق الحدود العراقية في شهر أيار. كذلك في عام ١٩٨٤ عندما بدأ ما كان يسمى بحرب الناقلات، إذ أخذ الخطر يتعاظم على خطوط تصدير السلعة الرئيسية لهذه الدول، وهي سلعة النفط، وفي عام

1 - Rouhollah k.ramazani, the gulf cooperation council: rccardand analysis> with the assistance of joseph a.kechichian: with aforward by sultan bin mohamed al-qasimi(charlotteiville, virginia: university press of virginia 1988).pp.118-119.

obeikandl.com

١٩٨٦ عندما احتلت إيران جزر مجنون وجزيرة الفاو العراقية بحيث أصبحت القوات الإيرانية لا تبعد عن الكويت سوى بضعة كيلو مترات.

كان موقف دول مجلس التعاون يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي، وببعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي، مع بعض الاستثناءات التي أدّت فيها دوراً المصالح الاقتصادية والعلاقات القديمة، كالعلاقة المميزة لإماراتي دبي والشارقة مع إيران ـ وكذلك عدم القناعة بهذه الحرب، فضلاً عن الخوف من انتقام إيراني لا تستطيع فيه دولة الإمارات مواجهته نظراً إلى قدراتها المحدودة وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول المجلس على حمايتها، ويقول تقرير لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في شهر آب ١٩٨٤ ما يأتي: "واجه المسؤولون في دولة الإمارات العربية المتحدة انتقادات من شركائهم في مجلس التعاون الخليجي لإصرار دولة الإمارات على الحفاظ على التعامل مع طهران" إذ يردون على ذلك بقولهم: "إن أصدقائنا في دول المجلس يلومونا لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنا".

كانت دول المجلس تبقي على خيوط اتصال بإيران عن طريق دولة الإمارات العربية المتحدة حتى في أوج الأزمات بين دول مجلس التعاون وإيران. نتيجة لتعثر جهود الوساطة الخليجية، أخذت دول مجلس التعاون تركز على مساعي منظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز وعلى مساعي الأمم المتحدة والمناشدات لوضع حد لهذه الحرب والتوصل إلى سلام يضي الأطراف المتنازعة.

إنَّ ما ورد أعلاه يمثل رأي مجلس التعاون الخليجي الذي من ضمنه رأي دولة الإمارات العربية المتحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك نشاطات سياسية ودبلوماسية لدولة الإمارات بشكل منفرد تجاه حرب الخليج الأولى وتتمثل:

obeikandl.com

إعلان رئيس دولة الإمارات السابق الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي في ٢٥ أيار ١٩٨١ قوله: "كانت الآمال ألّا تستمر هذه الحرب حتى الآن ونأمل ألاّ تكون هناك حرب، ولكنها إرادة الله، لا أحد يعرف ما الخيرة؟ وما الخيار؟ النتيجة الوحيدة للحرب أنها دمار وضد النهضة والتقدم[1].

كذلك تصريح الشيخ خليفة بن زايد عندما كان ولياً للعهد ونائب القائد العام للقوات المسلحة في دولة الإمارات خلال افتتاحه دورة جديدة للمجلس الوطني الاستشاري لإمارة (أبو ظبي) عن أمله بوقف هذه الحرب والاستجابة الفورية للمساعي المبذولة لإعادة السلام إلى المنطقة ودعا لتسوية سلمية للحرب تحول دون استمرار إراقة الدماء وإهدار الإمكانات وموارد البلدين الإسلاميين[2].

إعلانها القيام بدور الوسيط بين البلدين لإنهاء الحرب:

في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٨١ قدمت الإمارات وشاركتها كل من قطر والبحرين مشروع قرار بالتضامن مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وإيران وإلى انسحاب القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية مع البدء بإجراء تسوية سلمية للنزاع على أساس من مبادئ القانون الدولي وقد طالب مندبو هذه الدول الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة وقف الحرب والاستجابة لجهود الوساطة المبذولة ولا سيما من المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمين العام للأمم المتحدة[3].

---

1 - ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧، ص ٢٥٦- ٢٥٨.

2 - المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

3 - مجلة الشرق الأوسط، تصريحات الشيخ زايد، أيار ١٩٨١.

obeikandl.com

لم تقتصر طبيعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية على تلك المواقف حيال الحرب بل أعلنت الدولة استعدادها منذ بداية الحرب القيام بدور الوساطة بين البلدين لإنهائها سواء منفردة أم ضمن مجلس التعاون الخليجي عبر مبادرتها أو إسناد المبادرات الأخرى على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية عبر ما تمتلكه من وسائل وإمكانات.

أعلنت دولة الإمارات في ٢ أيار ١٩٨٢ عن عزمها على القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية ــ الإيرانية[1] وقد أبلغ رئيس دولة الإمارات قادة مجلس التعاون الخليجي بمجمل الاتصالات التي أجراها مع إيران. مؤكداً لهم إصرار إيران على موقفها المتصلب وأنه لم تسفر اتصالاته عن أية نتيجة مشجعة معها ،بل رفضت إيران وساطة دولة الإمارات[2]. قام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خلال جولته في كل من العراق وسوريا والجزائر في تشرين الأول ١٩٨٣ بمناقشة هذه القضية مع رؤساء الدول الثلاث[3].

وذلك لأن الشيخ زايد يرى أن الحرب لابد أن تؤدي إلى التدخلات الأجنبية في شؤون دول الخليج كافة وذلك ما تستشفه من قول الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات بشأن ذلك "أنا شخصياً حذرت الإيرانيين مرات كثيرة من أن إطالة هذه الحرب واستمرارها سيجلبان لنا القوة العظمة وإذا كان الآن لكل من العراق وإيران الرأي في هذه الحرب فسوف يصبح الأمر فيما بعد بيد القوى العظمى[4]. ولا شك ذلك سيؤدي إلى توقف الملاحة في الخليج

---

1 - خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥- ١٩٩١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ت، ص ٣٥٨- ٣٥٩.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٦٨ .

3 - خالد بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ٣٥٩.

4 - عبد الله النويس، زايد معالم الطريق، مقابلة مع صحيفة الرأي العام الكويتية، في أبو ظبي، في ٧ شباط ١٩٨٧.

obeikandl.com

وفقدان الأمن والحرية فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الضخمة وهي بأية حال لا تخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية"[1].

ولم تقف جهود دولة الإمارات عن التحرك فقد قام وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات راشد عبد الله بتحريك جديد في ضوء مقررات محددة بهذا الشأن اتخذت في نطاق مجلس التعاون الخليجي بإنهاء الحرب إذ اشتركت هذه الجهود مع جهود وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد وذلك بناء على قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال اجتماعهم في الرياض في ٣ آذار ١٩٨٣ إذ قَدَّمَ الوزيران الإماراتي والكويتي إلى كل من طهران وبغداد إمكانية للوصول إلى تسوية سلمية للحرب وإيجاد مخرج للخلافات بين البلدين فقد وصل الوفد إلى طهران في ٧ أيار ١٩٨٣ إلا أن هذه المهمة لم تصب حظاً كبيراً من النجاح بسبب تصلب الموقف الإيراني وفي ١٩ من الشهر نفسه زارا بغداد فوجدا موقفاً مغايراً تماماً للموقف الإيراني إذ عرضا على كبار المسؤولين في العاصمتين طهران وبغداد مشروعاً لوقف الحرب يرتكز على ثلاث نقاط[2]:

١. العودة إلى حدود ما قبل الحرب.

٢. تسليم الأسرى ما بين البلدين.

٣. إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار المرافق المهدمة بين البلدين تموله دول الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة الأوبيك.

وفي أعقاب الاحتلال الإيراني لجزيرة الفاو وتهديد إيران بعملية فصل البصرة عن بقية مدن العراق عام ١٩٨٦ وما رافق ذلك من تهديدات وردت

---

1 - خالد بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ٣٥٩.

2 - للتفاصيل ينظر، مجلس التعاون في دول الخليج العربي، وثائق مجلس التعاون الخليجي، ص٤٤٨- ٤٤٩، صحيفة القبس- الكويت، ١٩٨٣/٥/٢١، صحيفة الحدة، أبو ظبي ١٩٨٣/٥/٦.

obeikandl.com

على لسان المسؤولين الإيرانيين مباشرة وغير مباشرة لدول الخليج العربي ولد ذلك قناعة لدا قادة مجلس التعاون الخليجي (بأن إيران لن توقف الحرب وأن التركيز يجب أن يكون مع الأطراف العربي التي تدعم إيران لوقف هذا النزيف) وبهذا جاءت زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية والأمير عبد الله ولي العهد السعودي إلى سوريا وليبيا في محاولة لحثهما من أجل إقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام[1].

خلال قمة عمان ١٩٨٧ طرح الشيخ زايد مشروعاً لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وإيران ويصرحوا لهم أن هذا الوفد يكفل حقوق الطرفين وأنهم لا يمثلون أنفسهم بل القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من إيران:

أولاً: تنسحب القوات للحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.

ثانياً: وقف إطلاق النار بين الطرفين.

ثالثاً: إجراء التحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه.

وهكذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهوداً واضحة في جميع المحافل الدولية من أجل إيقاف الحرب بين البلدين فضلاً عن ذلك أبقت على خيط من العلاقات مع إيران من أجل أن تكون قناة للعمل الدبلوماسي برغم من المحاولات الإيرانية الرامية إلى التأثير والتي تمثلت في قصف حقلي (أم التجوش) النفطي في تشرين الأول ١٩٨٧ وحقل (مبارك النفطي) في الشارقة في ١٨ نيسان ١٩٨٨ لم تستطع إيران على الرغم من ذلك من زحزحة حالة التوازن التي

---

1 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٧٠.

obeikandl.com

تمسكت بها دولة الإمارات منذ إعلان الحرب، هذا الموقف يتأكد من خلال ما صرح به الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حينما كان ولياً للعهد في (أبو ظبي) ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة لمجلة المجلة إذ قال" إن هذا العدوان لن يفت من عضدنا ولن يثنينا عن السياسة التي نلتزم بها ولاسيما فيما يتعلق بضرورة مواصلة الجهود لوقف الحرب العراقية الإيرانية وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة تتصرف بحكمة الشعوب المؤمنة بالعدل والسلام وأضاف في تصريحه أن العدوان الذي تعرضت له منشأتنا النفطية لن يخدم في الحصيلة النهائية إلا القوى الطامعة في المنطقة والتي تتلمس الذرائع للتدخل بعد أن بذلنا الجهود المضنية لإبعادها[1].

وهكذا يتضح أن الجهود والمبادرات السلمية التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية الدول والهيئات لم تنجح في تحقيق تسوية لحل الحرب بين العراق وإيران إلا أن عوامل أخرى أدت إلى وقف إطلاق النار وقبول إيران بالقرار رقم ٥٩٨ ولعل أبرزه قناعة إيران بعجزها عن تحقيق نصر نهائي على العراق الذي أخذ يزداد القتال معه حدة وقوة ولذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بالخطوة الإيرانية التي أعلنت في ١٨ تموز ١٩٨٨ والقاضية بموافقة إيران على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨[2]

---

1 - ماهر عبد الواحد خليل الدوري، المصدر السلبق، ص١٢٤.

2 - أصدر مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠ تموز ١٩٨٧ قرار برقم ٥٩٨ يقضي بالوقف الفوري للحرب العراقية الإيرانية وذلك بعد مضي ستة أشهر من المشاورات والاتصالات السرية والعلنية على مستوى القوتين العظميين، ثم على مستوى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وقد صدر القرار بالإجماع، ويعد ذلك بإدارة دبلوماسية لم يسبق لها مثيل بين الدول الخمس الكبرى ووسط ترحيب عالمي عربي بالقرار، ويختلف القرار ٥٩٨ عن أي قرار آخر صادر من مجلس الأمن من حيث أن مسودته كانت من تصور الدول الخمس الكبرى وإعدادها. ومع الإقرار بأنه يوجد انتهاك

obeikandl.com

والدخول في مفاوضات مع العراق برعاية الأمم المتحدة إذ بارك الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة السابق خلال استقباله علي محمد بشارتي في ٣٠ من الشهر نفسه توجه إيران نحو الطريق الأفضل طريق السلام[1].

للسلام فيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق بموجب المادتين ٤٠- ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن:

أولاً: يطالب بأن يلتزم كل من إيران والعراق بوقف إطلاق النار على الفور.

ثانياً: يطلب من الأمين العام ارسال فريق من الامم المتحدة للتحقق والتأكد والإشراف على وقف إطلاق النار والإنسحاب.

ثالثاً: يحث على الإفراج عن أسرى الحرب؟ وإعادتهم إلى أوطانهم دون تأخير بعد وقف العمليات الحربية وفقاً لمعاهدة جنيف الثالثة الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٨.

رابعاً: يدعو إيران والعراق للتعاون مع الأمين العام في تنفيذ القرار، وفي جهود الوساطة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة مقبولة لكل من الجانبين لجميع القضايا المعلقة وفقاً للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً: يدعو جميع الدول الأخرى إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والإمتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تصعيد وتوسيع الصراع ومن ثم تسهيل تنفيذ القرار.

سادساً: يطلب من الأمين العام تشكيل هيئة محايدة تقوم بالتشاور مع إيران والعراق – بالتحقيق في المسؤولية عن بدء الصراع ورفع تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت.

سابعاً: يعترف بحجم الضرر الذي وقع خلال الصراع، والحاجة إلى جهود لإعادة الإعمار بمساعدة دولية فور انتهاء الحرب.

ثامناً: يطلب من الأمين العام أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة اجراءات تعزيز الأمن والإستقرار في هذه المنطقة.

تاسعاً: يطلب من الأمين العام إحاطة مجلس الأمن علماً بتنفيذ هذا القرار.

عاشراً: يقرر الأجتماع مرة أخرى إذا دعت الضرورة للنظر في خطوات أخرى لضمان الالتزام بهذا القرار.

شبكة الاعلام الدولية (الانترنيت) على الموقع : WWW.alharamain.com

1 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤٧٨ في ١٩ تموز ١٩٨٩، سمو الشيخ زايد يعلق: الوحدة هي أساس القوة والتقدم.

obeikandi.com

ولم تقف دولة الإمارات العربية المتحدة عند هذا الحد بل عملت على برمجة ما كانت تؤمن به وتدعو إليه من السلام بين العراق وإيران وذلك من خلال دعمها للمفاوضات المباشرة بين العراق وإيران في المحافل الدولية ولاسيما خلال اجتماعات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول ١٩٨٨ كما أنها في الوقت نفسه استنكرت الحملة الشعواء التي قامت بها أجهزة الإعلام الأمريكية ضد العراق برغم استخدامه أسلحة كيماوية ضد المدنيين الأكراد كما استنكرت قرار الكونغرس الأمريكي القاضي بفرض عقوبات على العراق بسبب ذلك. إذ صرح مسؤول بوزارة الخارجية في ١٤ أيلول ١٩٨٨ بأن دولة الإمارات ترى أن هذه المزاعم لا مسوغ لها وهي تستهدف في ضمن أهداف أخرى لصرف أنظار العالم عن المفاوضات الجارية بين العراق وإيران من أجل إنهاء الحرب وفتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار بغية إحلال السلام والاستقرار بين البلدين الجارين وأكد المسؤول أن دولة الإمارات تدعو جميع دول العالم إلى عدم الاهتمام بهذه المزاعم المغرضة التي لا تستند إلى دليل ثابت وقاطع والتركيز بدلاً من ذلك على دعم مسيرة المفاوضات الجارية بين العراق وإيران والإسهام في مساعدة الجانبين على التغلب على العقبات التي تعترض مسيرة السلام[1].

وخلاصة القول يمكن أن نلاحظ بأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية إزاء حرب الخليج الأولى تتسم بالنقاط الآتية[2]:

١. كان موقف الإمارات العربية المتحدة يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي وبعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي.

---

1 - صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٤٧٨ في ١٩ تموز ١٩٨٩، سمو الشيخ زايد يعلق: الوحدة هي أساس القوة والتقدم.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٦٤- ١٦٥.

٢. كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات الحرب ١٩٨٠-١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في المنطقة ازدادت ردود الفعل الدبلوماسية للدولة بما يتناسب مع قدراتها.

٣. أبقت دولة الإمارات العربية خيوط اتصال محدودة مع الجانب الإيراني حتى تبقى سبل ووسائل الاتصال قائمة يمكن استخدامها لأغراض التأثير في الجانب الإيراني خدمة لاحلال السلام وسيادة الأمن في المنطقة.

المبحث الثالث: حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الإماراتي منها:

بعد إتمام الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ عارضت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الانسحاب بسبب تورطها في حرب فيتنام[1]، لذلك قررت مواجهة قرار الانسحاب والسيطرة على تطوراته وقد حاول سايروس فانس وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إقناع وزير الخارجية البريطانية (هارولد مكملان) بإبقاء القوات البريطانية في الخليج العربي مقابل تعهد أمريكي بمساعدة بريطانيا في أزمتها المالية[2].

لقد عدت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سوف يضعف الإستراتيجية الأمريكية في:

١. مواجهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي.

٢. إضعاف القوات الأمريكية المتحاربة في فيتنام.

٣. احتمال سقوط أنظمة أقطار الخليج العربي في أيدي قوى الثورة العربية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في هذه المرحلة مهيأة لتحمل مسؤولية أمن الخليج العربي مباشرة فلم يكن لها تأثير في دول المنطقة سوى

---

1 - عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الاقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد ١٨١، ١٩٩٤/٣/١٦، ص ٤- ٥.

2- سيف الرميحي، التطور الاقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربي، ترجمة عبد السلام الإدريسي، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص ٢١٤.

openkanar.com

إيران أو السعودية وبشكل غير فاعل وأن أية آراء لها فأنها تكون من خلال إيران والسعودية[1].

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الحماية العسكرية على هذه المنطقة الحيوية من العالم ولاسيما بعد انتهاء مرحلة السيطرة البريطانية المباشرة على منطقة الخليج العربي ولو تتبعنا التاريخ الأمني للخليج العربي بعد انتهاء تلك المرحلة لوجدنا بأنه قد مر بالمراحل الآتية:

١ ـ مرحلة السيطرة الأمريكية من خلال وسيط (محلي) إيران والسعودية (مبدأ نيكسون)[2].

٢ ـ مرحلة الوجود العسكري من خلال قوات الانتشار السريع استناداً إلى (مبدأ كارتر)[3].

٣ ـ مرحلة التدخل العسكري من خلال الوجود في القواعد العسكرية في المنطقة.

---

1 - ج. البترسون، الدفاع عن شبه الجزيرة العربية، تحول المسؤوليات، مجلة الشؤون العالمية، معهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة ٢٨، عدد ٣، ١٩٨٤، ص ١٣.

2 - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نيكسون في جزيرة غوام وهي قاعدة عسكرية توجد فيها قوات عسكرية امريكية، طرح مبدأ سمي بـ(مبدأ نيكسون) ومفاده هو (فك الإرتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، وضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية) للتفاصيل ينظر علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨- ١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدرأسات والدولية، ص ٨٩.

3 - وجه الرئيس الامريكي جيمي كرتر في ١/٢٣/ ١٩٨٠ خطاباً حذر فيه السوفييت رسمياً أن أي محاولة من أي دولة كانت في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف نرد على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها القوات المسلحة" وقد سمي بعض الصحفيين هذا الموقف باسم"مذهب كارتر" حديث الرئيس كارتر بثته اذاعة CNN في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٩.

obeikandi.com

إن المعطيات السابقة وستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه منطقة الخليج العربي خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران واندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والمتغيرات التي رافقت الحرب في منطقة الخليج العربي ومنها الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستبعاد العراق وإيران فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ:

التمركز المسبق للسلاح:

تعود جذور هذه الفكرة إلى بداية الثمانينات من القرن العشرين عندما أعلن ممثل وزارة الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية (ب.ويلس) في تشرين الثاني ١٩٨١ في المؤتمر الصحفي الدوري الذي تعقده الوزارة (إن الولايات المتحدة تخطط لإنشاء نظام دفاعي متكامل للشرق الأوسط خلال السنوات الـ (٥- ١٠) القادمة يقضي بالتمركز المسبق للسلاح للاحتياجات الكبيرة من الأسلحة الأمريكية على أراضي السعودية والدول المجاورة لها[1].

وأن يكون هذا السلاح جاهزاً للاستخدام في أوقات الأزمات وقد قدم الجنرال (نورمان شوارزكوف) القائد الأسبق للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية في تقريره إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكية في العشرين من نيسان ١٩٨٩ (إن هذه الإستراتيجية تعزز القدرة على الرد في أثناء عمليات واسعة النطاق وتعطي لنا مرونة في نشر القوات سريعا أن التخزين المسبق يوفر ميزة منها المناورات المشتركة)[2].

---

1 - الكسيي كروتسكيخ سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية، آلة الحرب والأحلاف والقواعد وأعمال العدوان، ترجمة محمود شفيق سيفان، دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٢٨.

2 - كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، ط٢، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٩١، ص ٤٦- ٦٠.

obeikandl.com

كما يذكر أيضاً (إن قدرة القيادة المركزية على التمركز المسبق للسلاح ستتحسن بمقدار (٦٠٠٠) ستة آلاف طن من الذخيرة و(٥) خمسة ملايين برميل من الموارد البترولية)[1].

ولاشك إن القيمة الاستراتيجية العسكرية للخليج العربي في رأي الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في ربط قواعدها العسكرية الممتدة من جنوب شرق آسيا مع قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنتشرة في أوروبا الغربية بما يضمن استمرارية حرية حركة السفن والطائرات التابعة لها من منطقة الخليج العربي وإليها. وبهذه الإستراتيجية نلاحظ إن الولايات المتحدة قد أوجدت لها أكثر من موطئ قدم في دول الخليج العربي ولاسيما الإمارات الصغيرة (البحرين ـ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة وبالوقت نفسه كان بعض منظري الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بمنع ظهور أي قوى إقليمية في أي مكان من العالم يكون لها مصالح حيوية فيه وفي مقدمة هذه الأماكن منطقة الخليج العربي ولاسيما عندما تكون هذه القوى قادرة على تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يتعين معه القيام بنوع من الرد[2]. ويأتي العراق في مقدمة هذه القوى بحكم وقوعه في إحدى أهم بقاع العالم (منطقة الخليج العربي) وقد كان العراق عدواً للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها الحيوية في المنطقة (العراق صديق للاتحاد السوفييتي والأخير عدو لدود للولايات المتحدة الأمريكية) لذلك

---

1 - المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

2 - رامي خليل زاده، الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية: انعكاساتها عليها وعلى العالم، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة رقم (٥) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص٩.

obeikandl.com

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال العراق في قائمة الدول المشجعة على الإرهاب الدولي وأنه أحد الأقطار المتطرفة[1].

كذلك نرى أن هدف الولايات المتحدة الإستراتيجي في حرب الخليج الأولى هو ضرب التيار القومي المتمثل بالعراق بالتيار الإسلامي المتمثل في إيران لأن كلا التيارين يمثلان تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بشكل خاص. ولقد جاء في التقرير الخاص الذي أعده خبراء أمريكيون بتكليف من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٨٥ أن الولايات المتحدة مثلها في ذلك مثل حلفائها في المنطقة لم تشعر بأي ارتياح إزاء فكرة أن يصبح العراق القوة العسكرية المهيمنة في الخليج العربي[2]. وفي التقرير الذي أعده (هارولد سوندرز) عام ١٩٨٦ الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك بعد جولة خليجية قام بها أكد السبل المتعددة والشاملة التي يمكن بها حماية المصالح الأمريكية في المنطقة بقوله " وأن لا نعمل في المستقبل على ظهور أية قوة عسكرية في المنطقة، وأن نجعل كل الدول التي تحيط بمنطقة الخليج العربي دولاً ضعيفة عسكرياً وإلا فأن هذه الثورة العسكرية ستتحول في يوم من الأيام إلى مصدر تهديد حقيقي لأمننا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي وإنني اقترح أن نراقب عن كثب مجمل التطورات في المنطقة ولاسيما تلك الدول التي تحيط بمنطقة الخليج العربي)[3].

---

1 - فاضل زكي محمد، الإستراتيجية وإدارة الازمة الدولية، دراسة لحالة الأزمة العراقية- الأمريكية البعد الإستراتيجي، مجلة أم المعارك، العدد ١٤، مركز أبحاث المعارك، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٣.

2 - ينقل الهمش رقم (٢) مجموعة باحثين.

3 - فاضل زكي محمد، المصدر نفسه، ص ٣٩- ٤٠.

obeikandl.com

وفي منتصف عام ١٩٨٨ انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من موقف المحايد إلى موقف التهجم على العراق والبدء بحملات شاملة وحادة ومعادية له اعتمدت على عدة محاور أبرزها: إن العراق لا يحترم حقوق الإنسان ويضطهد الأقليات ويعادي الديمقراطية ويصنع أسلحة الدمار الشامل وغيرها[1]. وقد اقترنت هذه الحملات الإعلامية بقرارات سياسية معادية للعراق منها حظر تصدير سلع زراعية ومعدات صناعية سبق التعاقد عليها ودفعت أثمانها، وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عدت تنامي القوة العسكرية العراقية خطراً يهدد مصالحها وأمن الدول المجاورة[2]. لاسيما أنَّ العراق بقدراته البشرية وموارده الطبيعية اصبح مهيأً فعلاً لقيادة المنطقة سياسياً [3]. وقد صاحب ذلك اندفاع العراق على تأكيد استقلاله الوطني بشقيه السياسي والاقتصادي وبنوازع وطنية فبات يشكل خطراً على الدول الاستعمارية ولسيما الولايات المتحدة الأمريكية[4] يقابله إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في إبعاد العراق عن أهدافه الوطنية والقومية[5].

1- صلاح المختار، أم المعارك والمأزق الإستراتيجي العالمي، مجلة شؤون سياسية، العدد ٢، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٤، ص ١٠.

2 - محمد رضا فوده ،تحديات الأمن القومي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، ط٢ ، مركز الدرأسات العربي ـ الأوروبي، بيروت، ١٩٩٧، ص١٦٠.

3 - عبد اللطيف محمود، تطور العلاقات العربية الأمريكية من إستراتيجية الأضواء إلى إستراتيجية الإجهاض، مجلة الوحدة، العدد ٩٣، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط ١٩٩٢، ص٩٢.

4- عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي، في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧ ،١٩٩٢، ص١٠.

5 - مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد٢ ، مركز الدرأسات الدولية، بغداد ١٩٩٢، ص١٠.

obeikandi.com

وفي الوقت نفسه جعلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في سلم أوليات اهتمامها فراحت تدفع بجميع العوامل والظروف الدولية إقليمياً وعالمياً نحو المواجهة مع العراق وانتظار الفرصة السانحة للتصادم معه[1]. فضلاً عما تقدم فأن العداء الأمريكي للعراق له أسباب وخلفيات كثيرة وفي مقدمتها[2]:

١. تبني العراق القضية الفلسطينية وتشجيع الدول العربية الأخرى على تبني الرأي نفسه أي تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين.

٢. المطالبة العراقية المستمرة بخروج القوات الأمريكية من الخليج العربي.

٣. إنَّ العراق يملك ثاني احتياطي عالمي من النفط الخام فضلاً عن قربه من الاحتياطات النفطية العالمية (منطقة الخليج).

٤. الدعوة العراقية المستمرة للوحدة العربية والذي يعد بمنزلة تهديد مباشر.

٥. الدعوة المستمرة للدول العربية برفض سياسة الهيمنة الأمريكية.

إن ما ورد أعلاه كان يمثل خطراً مباشراً وكانت الولايات المتحدة تبحث عن سبب مباشر لضرب العراق وقد جاءت اللحظة الحاسمة في الثاني من آب ١٩٩٠ بدخول القوات العراقية الكويت، وكانت الأسباب لذلك قد بدأت منذ أن طلب العراق مساعدات مالية من دول مجلس التعاون وقد رفض الطلب العراقي وفي الوقت نفسه طالبت دول مجلس التعاون الخليجي العراق تسديد الديون المستحقة عليه مما أثار سخط العراق الذي رأى أنه حارب ثماني سنوات مع إيران دفاعاً عن أمن دول مجلس التعاون، مما صعد التوتر بين العراق ودول المجلس هذا الخلاف على حصص الإنتاج النفطي المقررة من

---

1 - سعد رشيد عبد النبي، الإدراك العراقي للبيئة الدولية في واقعها الراهن، مجلة أم المعارك، العدد٢ ، مركز الأبحاث أم المعارك، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

2 - ضياء الدين جمال، أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، مجلة الحكمة، بغداد ٢٠٠٣ ، ص٣٨.

obeikandl.com

منظمة الأوبك إذ تجاوزت الكويت والإمارات الحصص المخصصة لها وبذلك أصبح هنالك فائض في السوق النفطية مما أدى إلى انخفاض الأسعار ومن ثم خسارة العراق مليارات الدولارات، وفي تصعيد أخر للموقف قال الرئيس العراقي صدام حسين في جلسة مغلقة لمؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٠ موجهاً الحديث إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح "إنها حرب اقتصادية حقيقية تقودونها ضد بلدي"[1].

ولابد من الإشارة إلى أن لقاء جدة في المملكة العربية السعودية في (٣١ تموز آب ١٩٩٠) شكل أخر محاولة دبلوماسية عربية لحل الأزمة، فقد رفض الأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الحضور للقاء مع الرئيس العراقي صدام حسين وأرسل سعد العبد الله الصباح ولي العهد وكل من وزير الخارجية والعدل ليحلو محله، وعندما أبلغ الخبر إلى الرئيس العراقي صدام حسين انتابه شعور بالإهانة، فألغى سفره هو شخصياً أيضاً، وأرسل نيابة عنه نائبه عزت إبراهيم سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء وعلي حسن المجيد عضو قيادة قطر العراق. وفي الجلسة الافتتاحية التي استمرت (٩٠) دقيقة قرأ عزت إبراهيم على الحاضرين قائمة طويلة من التهم العراقية الموجهة ضد الكويت ثم رد الشيخ سعد العبد الله ولي العهد الكويتي بدوره على كل تهمة من تلك التهم: بعد ذلك كرر عزت إبراهيم بكل إلحاح طلب صدام حسين القديم بأن تدفع الكويت للعراق مبلغ عشرة مليارات دولار كقرض إذا لم يكن من الممكن تقديمها كمنحة. ولكن ولي العهد الكويتي لم يقبل سوى دفع تسعة مليارات رفضها عزت إبراهيم قائلاً: أن لديه تعليمات بأن لا يقبل بدولار واحد أقل من عشرة مليارات[2].

---

1 - أحمد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٠، آب ١٩٩١، ص٩٤.

2- نقلاً عن جون كوولي، الحصاد - حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، تقديم بيار سالينجر، بيروت، ص٣٢٢.

obeikandi.com

وفي أثناء تناول العشاء الرسمي الذي أقامه الملك فهد أعلن الملك أنه سيتولى دفع المليار دولار لاستكمال العشرة مليارات التي طلبها العراق وشكره العراقيون على ذلك وآوى إلى فراشه مطمئناً على أنْ الأمور انتهت على خير، وواجه ولي عهد الكويت سعد العبد الله الصباح نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم مرة أخرى بقوله أنه قبل البت في موضوع التسعة مليارات لابد من الاتفاق فوراً ودون تأجيل على الخط الحدودي بين العراق والكويت على الخريطة التي كانت أمامهم في تلك اللحظة على الطاولة، ولكن العراقيون رفضوا ذلك مباشرة.

وفي اليوم التالي انصرف الجميع إلى دولهم دون إصدار بيان مشترك عن ذلك اللقاء ليخبر كل منهم مسؤوله عما دار في لقاء جدة[1].

وفي الثاني من آب عام ١٩٩٠ أي بعد يوم واحد من انتهاء اللقاء دخلت القوات العراقية الكويت معلنة بذلك بداية حرب الخليج الثانية.

وفي السابع عشر من كانون الثاني هاجمت الولايات المتحدة العراق مع قوات التحالف ومن الجدير بالذكر أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة قد قدمت دعماً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها إذ سمحت لها بنشر الطائرات واستخدام مجالها الجوي ومنحها جميع التسهيلات من قواعدها العسكرية حتى عملية توفير المعدات والوقود كجزء من عمليات المراقبة على العراق[2]. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما قدمت دولة الإمارات للولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ وجودها في منطقة الخليج العربي حالها حال أي دولة عربية في ضمن دول مجلس التعاون الخليجي ومن بين ما قدمت:

---

1 - حديث خاص للمؤلف جون كوولي مع الملك الأردني الراحل حسين بن طلال ووزير خارجيته آنذاك مروان القاسم في عمان، تشرين أول ١٩٩٠، و٦ آذار ١٩٩١.

2 -United Arab Emirates Facilites September.23-200 .

obeikandl.com

إقامة قاعدة الظفيرة الجوية ويتمركز في هذه القاعدة مجموعة التزويد الجوية (٧٦٣) ومجموعة (٤٤١٣) المؤقتة للتزويد الجوي المرتبطة بمجموعة التزويد الجوية في جنوب غربي أسيا ومزودة بطائرات (١٥- ١٣٢) الخاصة بالتزويد الجوي ومساندة الطائرات الحربية الأمريكية[1]. وهذه القاعدة الجوية تعد أكبر قاعدة في (أبو ظبي) وخلال التحضير لحرب الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١ انتشر في هذه القاعدة الفرقة الفنية المقاتلة العاشرة الأمريكية[2].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ هذه القاعدة كان لها أثر كبير في احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفليد) للمسؤولين الإماراتيين من خلال تقديمه الشكر لهم في أثناء زيارته في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٠٣ [3].

ميناء جبل علي: يقع هذا الميناء جنوب مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة وهو أحد أكبر الموانئ في العالم وله (٦٧) منصة بدأ العمل به عام ١٩٧٦ وأكمل عام ١٩٧٩ واعتبر مخصصاً للدعم اللوجستي في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية البحرية، وهناك اتفاقية متبادلة بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تحدد عملية انتشار القوات المسلحة الأمريكية في هذا الميناء فضلاً عن الخدمات الأخرى المستخدمة من هذه القوات وتعرف هذه الاتفاقية ب (PERS-5).

ميناء زايد: يسهم هذا الميناء في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ويقع في العاصمة (أبو ظبي) لذلك يعرف أيضا بميناء أبو ظبي.

---

1 -Qatar Facilities , Doha Intemational Airport . September. 23-2003 .P.2.
2 -Ibid ,P.I.
3 - راديو مونتكارلو، الأحد في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٠٣ في الساعة ١١.١٠ مساء انصات.

obeikandl.com

لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة شأنها شأن باقي دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير قواتها العسكرية والحفاظ على أمنها لأنَّها دولة لا تحمي نفسها ولاسيما أن لها مشاكل مع إيران الدولة ذي النزعة الدينية المتطرفة والجدول الرقم (١) يوضح لنا مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج خلال عقد نهاية الثمانينات والتسعينيات ومن بينها دولة الإمارات.

جدول رقم (١)

الإنفاق العسكري الخليجي للمدة ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات).

السنة / الدولة	الإمارات العربية	البحرين	السعودية	العراق	قطر	الكويت	سلطنة عمان
١٩٨٩	٢٢٧٩	١٢١	١٤,٩١٢	١٥٧٤٠	١١١	٢٥٧٤	١٨٢
١٩٩١	١٩٠٥	٢٥١	٢٨,٤٣٣	٧٤٩٠	٧٨١	١٢,٩٣	١٦٧٥
١٩٩٣	٢٣٠٠	٢٥٩	١٧,٣٦٠	٢٦٠٠	٣٣٠	٣١٧٢	١٨٨٢
١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٧٣	١٧,٢٠٠	١٣٠٠	٧٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠
١٩٩٧	٣١٠٠	٣٦٤	١٨,٢٠٠	١٣٠٠	١١٠٠	٣٦٠٠	١٨٠٠
١٩٩٩	٣٨٠٠	٣٠٦	١٨,٤٠٠	١٤٠٠	١٣٠٠	٣٠٠٠	١٦٠٠
٢٠٠٠	٣٤٠٠	٤٤٤	١٨,٧٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	٣٣٠٠	١٧٠٠

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تتجه لتصبح أحد أكبر مشترٍ للسلاح في الشرق الأوسط. ففي الخامس من آذار ٢٠٠١ عقدت الإمارات اتفاقية قيمتها (٦,٤) مليار دولار مع شركة (لوكسهيد مارتن) الأمريكية لشراء (٨٠) طائرة مقاتلة من طراز F1 من الولايات المتحدة[1]. كما أبرمت الإمارات مع شركة (هاتريس) الأمريكية عقداً قيمته (١٢) مليون دولار للحصول على معدات اتصال لاسلكي[2].

---

1 - مصطفى إبراهيم سلمان المصدر السابق، ص ١٩٧ .

2 - المصدر نفسه، ١٩٨ .

إن دولة الإمارات حالها حال أي دولة خليجية في عملية استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تعميق ارتباط هذه الدول إستراتيجياً بالغرب لأن هذه الدول سوف تظل بحاجة لصيانة هذه الأسلحة وكذلك سوف تكون مضطرة إلى دعم ومساندة الولايات المتحدة والغرب في عموم سياسته اتجاه المنطقة بشكل خاص لذلك نرى أن دولة الإمارات ضمن سياستها الخارجية المتوازنة أدت دوراً بارزاً خلال أزمة دخول العراق الكويت وشاركت بشكل مباشر في الجهد العسكري من خلال تقديم الجيش ضمن مجلس التعاون الخليجي وكذلك استخدام القواعد الأمريكية في أراضيها لضرب العراق.

obeikandl.com